

3 شروط أساسية لإبعاد لبنان عن جحيم «قيصر».. والرئاسة تحدد هدفه بـ «التباحث والسعي للتهدئة وحماية الاستقرار والسلم الأهلي»

لقاء بعيدا «الإنقاذي» يوجه الدعوات.. ويتعثر بجدول الأعمال

بيروت - عمر حنجر وداود رمال

اللقاء التشاوري الإنقاذي المطروح عقده في القصر الجمهوري بعيدا، يتعثر، بسبب تعثره تباين النوايا واختلاف المنطلقات والأهداف بين المدعويين إليه، وغياب الرمادية التي تعكس الرغبة في الحلول الوسطية، وإصرار بعض الأطراف على أن يكون إما أبيض وإما أسود.

الرئيس ميشال عون، يستعجل اللقاء قبل فتح مطار بيروت أمام الرحلات كافة في الأول من يوليو، أملا بقدم المصطافين العرب والمغتربين اللبنانيين الذين اعتادوا تضيبة الصيف في لبنان، مما يوفر بعض الإنعاش للوضع الاقتصادي والمالي، الذي يعيش أزمة شح الدولار، منذ بضعة أشهر. وحددت رئاسة الجمهورية هدف اللقاء عقده الخميس 25 الجاري بـ «التباحث والتداول في الأوضاع السياسية العامة والسعي للتهدئة على الصعيد كافة بغية حماية الاستقرار والسلم الأهلي، وتفادي أي انفلات قد تكون عواقبه وخيمة ومدمرة للوطن، خصوصا في ظل الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي لم يشهد لبنان مثيلا لها».

ووجهت المديرية العامة للمراسم في رئاسة الجمهورية دعوات ختمة باسم رئيس الجمهورية العماد ميشال عون للمدعويين إلى اللقاء، وهم: رئيسا المجلس النيابي ومجلس الوزراء، رؤساء الجمهورية السابقون، رؤساء الحكومة السابقون، نائب رئيس مجلس النواب، رؤساء الأحزاب والكتل المثقلة في مجلس النواب، والرئيس سعد الحريري



زحمة اللبنانيين أمام المصارف للحصول على 200 دولار كحد أقصى

بدء محاكمة حاكم مصرف لبنان في 14 أكتوبر

وكالات: حددت القاضية المنفردة الجزائية في بيروت لارا عبدالصمد تاريخ 14 أكتوبر المقبل موعدا لبدء محاكمة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في الدعوى المقدمة ضده من «مجموعة الشعب يريد إصلاح النظام»، ممثلة بالمحامين هيثم عزو، حسن بزي، جاد طعمة، جوزيف وانيس، بيار الجميل، فرسوان كامل، ياسل عباس، والصحافي جوي حداد، وذلك

بجرائم المواد 319 و320 و359 و360 و363 و373 عقوبات. أما الدولار في أسواق الصرافيين، فقد شهد الإقبال عليه زحمة كبيرة لليوم الثاني على التوالي، في بيروت،

ووفق معلومات لـ «الأنباء» ثمة شرطان أساسيان على الأقل لإبعاد لبنان عن أبواب جحيم قيصر: وضع ملف الإستراتيجية

ومعه رؤساء الحكومة السابقون، مستعدون للمشاركة، إنما بالاستناد إلى جدول أعمال يضمن حماية لبنان من ارتدادات «قانون

بعض الفرقاء سيطولهم «قيصر» سواء تعاملوا معه أو قرروا مواجهته

شامل روكز لـ «الأنباء»: المطلوب الحفاظ على السلم الأهلي في لبنان

هناك من يحاول خلق عداوة بين الشعب والجيش لكنه سيفشل

أسباب عدم تلقي الجيش الأوامر لردع مونتوسيكالات الفتنة في وسط بيروت إلى انه ربما هناك من يحاول خلق عداوة بين الشعب والجيش، لكن ما فات هؤلاء أن مثل هذه المحاولات لن يشجعنا مراوغات ووعودا معسولة، وأن الأوان لن تلتفت الحكومة بجديّة إلى وجع الناس قبل أن تنفجر النفوس وتخرج الأمور عن إمكانية السيطرة.

وفي سياق متصل، أكد روكز أن ما حصل في بيروت من احراق للمحال التجارية ومن تعديت على الأملك العامة والخاصة مرفوض بكل المقاييس والاعتبارات، مشيرا ردا على سؤال حول

تتحرك بجديّة وحسم من خلال قرارات فاعلة على كل المستويات، معتبرا على سبيل المثال أن تحرك مصرف لبنان لضخ الدولار في سوق الصرف لن يأتي سوى بالسلبيات بدليل أن ارتفاع سعر صرف الدولار لم يتأثر بهذا الإجراء، ناهيك عن تعريض الاحتياط للتآكل بدلا من استعماله لضرورات الإستيراد من الخارج كالمواد الغذائية على وجه الخصوص.

ولفت إلى أن تلميحات حاكم مصرف لبنان حيايل احتياط الدولار لا تسمن ولا تغني من جوع، خصوصا بالنسبة ما عادوا يتفقون بالمسؤولين اللبنانيين إذ ما

البنانيين سيطولهم القانون سواء تعاملوا معه أو قرروا مواجهته، ويبقى أن ننتظر آلية تطبيق قانون قيصر التي سيعتمدها الأميركيون لمعرفة المنحى الذي ستسلكه تبعيات الالتزام به من عدمه

أول على مستوى الأشخاص أو على المستوى الوطني. واستطرادا، أكد روكز أن الحكومة لا تستطيع أن تبقى متفرجة على التطورات والمستجدات، خصوصا ان الشعب اللبناني يتصف به معاناة اجتماعية موجعة قوامها الفقر والعوز والبطالة وبجاجة إلى معالجة سريعة وجذرية، وعلى الحكومة بالتالي أن تتوقف عن التلهي بالقشور والعشوائيات وأن

شامل روكز لـ «الأنباء»: المطلوب الحفاظ على السلم الأهلي في لبنان

أن الأوان أن تلتفت الحكومة لوجع الناس.. وشبعنا وعودا ومراوغة



شامل روكز

لـ «الأنباء» إلى أن المطلوب في ظل قانون قيصر هو الحفاظ على السلم الأهلي وعدم السماح للسياسات الخارجية بأن ترمي بظلالها على الاستقرار الأمني في لبنان، علما ان بعض الفرقاء

بيروت - زينة طيارة

رأى نائب كسروان العميد الركن المتقاعد شامل روكز، أن نتائج مبادرة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون مشكورا التي لقاء حواريا تشاوري في 25 الجاري، متوقفة على صفاة النوايا المشتركة أولا في تلبية الدعوة وثانيا لتجنب لبنان تداعيات وارتدادات قانون قيصر، علما أن التناقضات كبيرة بين المدعويين، ومن الصعوبة بمكان تذليلها لأجل الصالح العام، مبررا عن أملة بأن توثي الدعوة ثمارها لأن نتائج الفشل ستكون سيئة على لبنان واللبنانيين. ولفتح روكز في تصريح

على جدول الأعمال، وهو كشف مصير آلاف اللبنانيين عسكريين ومدنيين، المتروكين بلا محاكمة، منذ 1990 في السجون السورية. ويعتقد أصحاب هذه الشروط، ان التهريب، ما بين لبنان وسورية من خلال المعابر غير الشرعية، على الأقل، يبقى ممكنا، طالما أن الحدود بين البلدين غير مرسمة بحسب القوانين الدولية.

ويبلغ طول الحدود بين البلدين 379 كيلومترا، رسم منها 79 كيلومترا وبقي 300 مفتوحة على الغارب. أما الإستراتيجية الدفاعية التي لطالما طالب بها الرئيس ميشال عون قبيل وصوله إلى بعيدا، فإنها تستند إلى قرارات مجلس الأمن الدولي 1701، واللذين يعنيان إخراج سلاح حزب الله وغير حزب الله أن وجد من المعادلة اللبنانية درءا للمخاطر التي تهدد لبنان واللبنانيين في حال العكس، وهنا الطامة الكبرى بالنسبة لحزب الله الذي هدد أمينه العام بقتل كل من يحاول مد اليد إلى سلاحه.

ويرى الأميركيون أن على حزب الله التحول من حزب مسلح داخل الدولة إلى حزب سياسي كغيره من الأحزاب اللبنانية، وإلا فإن على السلطة اللبنانية الشرعية أن تسحب غطاءها عنه المتمثل بوجوده في الحكومة، أما الفرنسيون فيرون أن لبنان يفرق، وحوكمته لا تفعل شيئا وحزب الله ليس مهتما بالإصلاحات.

ويرى الأميركيون أن على حزب الله التحول من حزب مسلح داخل الدولة إلى حزب سياسي كغيره من الأحزاب اللبنانية، وإلا فإن على السلطة اللبنانية الشرعية أن تسحب غطاءها عنه المتمثل بوجوده في الحكومة، أما الفرنسيون فيرون أن لبنان يفرق، وحوكمته لا تفعل شيئا وحزب الله ليس مهتما بالإصلاحات.

محمد خواجه لـ «الأنباء»: علينا امتلاك الرؤية لكيفية التعااطي مع «قيصر»



بيروت - اتحاد درويش

أكد النائب عن كتلة التنمية والتحرير محمد خواجه أن لبنان يعاني من وضع داخلي صعب للغاية على المستوى الاقتصادي والمالي والنقدي والمعيشي وأن ما يزيد من هذه الصعوبة الضغوطات المتتالية من «قانون قيصر» الجائر الذي سيؤدي إلى تجويع الشعب السوري، لافتا إلى ان الاميركي يحاول انتزاع المكاسب التي حققت في الميدان بالانقلاب عليها من خلال العقوبات على سورية ومعها حزب الله، مؤكدا ان هذا القانون ستكون له تداعياته على لبنان الذي عليه حكومة وقوى سياسية ان يملك الرؤية لكيفية التعااطي مع مفاعيله تخفيف الخسائر والخروج من النفق الصعب، مثنيا على دعوة الرئيس ميشال عون لطاولة حوار وطني بهدف البحث في المخاطر التي تواجه لبنان والتي تستوجب من الجميع تضافر الجهود في هذه المرحلة الدقيقة.

ورأى خواجه في تصريح لـ «الأنباء» أن أعمال الشغب والفوضى التي طاوت العاصمة بيروت وطرابلس وطريق الجنوب والباق هي سلوك مرفوض أساء إلى الاحتجاجات الشعبية التي ترفع شعارات مطلبية، مشدا على ان ما شهده وسط العاصمة بيروت من تكسير وتخريب للممتلكات العامة والخاصة أمر مستنكر أشد الاستنكار وكان موضع رفض وإدانة من نواب العاصمة الذين ينتصون إلى مختلف الكتل السياسية المثقلة في مجلس النواب حيث أكدوا في اجتماعهم الاستثنائي على أن ما جرى لا يمكن أن يمر من دون محاسبة، ورأى أن على الأجهزة الأمنية والقضائية ملاحقة من قام بهذه الأفعال المسيئة لبيروت والذين باتوا معروفين وصورهم موجودة لدى الأجهزة الأمنية، مشدا على ضرورة أن تأخذ التحقيقات مجراها وملاحقة المعتدين مع التأكيد على ان حركة أمل لن تغطي أحدا او تدافع عن أحد.

وأوضح خواجه أن ما جرى تداوله عن انتشار لعناصر حركة أمل في بعض أحياء بيروت وضواحيها الجنوبية باللباس العسكري غير صحيح على الإطلاق، لافتا إلى انه في اعقاب ماجرى من فوضى وعبث اتخذت عناصر الانضباط اجراءات يطلب من القوى الامنية لمنع الشباب المتفلت والذين لا تتجاوز اعمارهم العشرين لسد المنافذ عليهم ومنعهم من أي فعل يؤدي إلى مشكلة في البلاد.

ورأى خواجه أن الآلية التي أقرتها الحكومة لجهة خفض سعر الدولار والالتزام حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بضخ الدولار في الأسواق إلى جانب إنشاء غرفة عمليات لضبط السوق لم تكن مشجعة في اليوم الأول، خصوصا ان الموقف الذي عبر عنه الرئيس نبيه بري من قصر بعيدا عندما سئل عن اقالة رياض سلامة لا تعني انه متمسك بسلامة لأنه ليس الوحيد المسؤول عن الوضع المالي والنقدي وكانت نصيحة رئيس المجلس للحكومة أن هذا الأمر وفي هذا التوقيت غير مؤات وغير مناسب وارتداداته السلبية أكبر بكثير من ايجابياته.

حكومة حسان دياب في غضون 100 يوم أخرى، أو أبعد حتى نهاية السنة. وهناك شرط ثالث تريد «القوات اللبنانية» إضافته

حكومة حسان دياب في غضون 100 يوم أخرى، أو أبعد حتى نهاية السنة. وهناك شرط ثالث تريد «القوات اللبنانية» إضافته

حكومة حسان دياب في غضون 100 يوم أخرى، أو أبعد حتى نهاية السنة. وهناك شرط ثالث تريد «القوات اللبنانية» إضافته

حكومة حسان دياب في غضون 100 يوم أخرى، أو أبعد حتى نهاية السنة. وهناك شرط ثالث تريد «القوات اللبنانية» إضافته

محمد خواجه لـ «الأنباء»: علينا امتلاك الرؤية لكيفية التعااطي مع «قيصر»

أكد النائب عن كتلة التنمية والتحرير محمد خواجه أن لبنان يعاني من وضع داخلي صعب للغاية على المستوى الاقتصادي والمالي والنقدي والمعيشي وأن ما يزيد من هذه الصعوبة الضغوطات المتتالية من «قانون قيصر» الجائر الذي سيؤدي إلى تجويع الشعب السوري، لافتا إلى ان الاميركي يحاول انتزاع المكاسب التي حققت في الميدان بالانقلاب عليها من خلال العقوبات على سورية ومعها حزب الله، مؤكدا ان هذا القانون ستكون له تداعياته على لبنان الذي عليه حكومة وقوى سياسية ان يملك الرؤية لكيفية التعااطي مع مفاعيله تخفيف الخسائر والخروج من النفق الصعب، مثنيا على دعوة الرئيس ميشال عون لطاولة حوار وطني بهدف البحث في المخاطر التي تواجه لبنان والتي تستوجب من الجميع تضافر الجهود في هذه المرحلة الدقيقة.

ورأى خواجه في تصريح لـ «الأنباء» أن أعمال الشغب والفوضى التي طاوت العاصمة بيروت وطرابلس وطريق الجنوب والباق هي سلوك مرفوض أساء إلى الاحتجاجات الشعبية التي ترفع شعارات مطلبية، مشدا على ان ما شهده وسط العاصمة بيروت من تكسير وتخريب للممتلكات العامة والخاصة أمر مستنكر أشد الاستنكار وكان موضع رفض وإدانة من نواب العاصمة الذين ينتصون إلى مختلف الكتل السياسية المثقلة في مجلس النواب حيث أكدوا في اجتماعهم الاستثنائي على أن ما جرى لا يمكن أن يمر من دون محاسبة، ورأى أن على الأجهزة الأمنية والقضائية ملاحقة من قام بهذه الأفعال المسيئة لبيروت والذين باتوا معروفين وصورهم موجودة لدى الأجهزة الأمنية، مشدا على ضرورة أن تأخذ التحقيقات مجراها وملاحقة المعتدين مع التأكيد على ان حركة أمل لن تغطي أحدا او تدافع عن أحد.

وأوضح خواجه أن ما جرى تداوله عن انتشار لعناصر حركة أمل في بعض أحياء بيروت وضواحيها الجنوبية باللباس العسكري غير صحيح على الإطلاق، لافتا إلى انه في اعقاب ماجرى من فوضى وعبث اتخذت عناصر الانضباط اجراءات يطلب من القوى الامنية لمنع الشباب المتفلت والذين لا تتجاوز اعمارهم العشرين لسد المنافذ عليهم ومنعهم من أي فعل يؤدي إلى مشكلة في البلاد.

ورأى خواجه أن الآلية التي أقرتها الحكومة لجهة خفض سعر الدولار والالتزام حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بضخ الدولار في الأسواق إلى جانب إنشاء غرفة عمليات لضبط السوق لم تكن مشجعة في اليوم الأول، خصوصا ان الموقف الذي عبر عنه الرئيس نبيه بري من قصر بعيدا عندما سئل عن اقالة رياض سلامة لا تعني انه متمسك بسلامة لأنه ليس الوحيد المسؤول عن الوضع المالي والنقدي وكانت نصيحة رئيس المجلس للحكومة أن هذا الأمر وفي هذا التوقيت غير مؤات وغير مناسب وارتداداته السلبية أكبر بكثير من ايجابياته.

ورأى خواجه أن الآلية التي أقرتها الحكومة لجهة خفض سعر الدولار والالتزام حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بضخ الدولار في الأسواق إلى جانب إنشاء غرفة عمليات لضبط السوق لم تكن مشجعة في اليوم الأول، خصوصا ان الموقف الذي عبر عنه الرئيس نبيه بري من قصر بعيدا عندما سئل عن اقالة رياض سلامة لا تعني انه متمسك بسلامة لأنه ليس الوحيد المسؤول عن الوضع المالي والنقدي وكانت نصيحة رئيس المجلس للحكومة أن هذا الأمر وفي هذا التوقيت غير مؤات وغير مناسب وارتداداته السلبية أكبر بكثير من ايجابياته.

واضحة للجميع بأن البدائل موجودة على الطاولة، وإذا ما استمر التلكؤ سيكون هناك كلام آخر، وإجراءات أخرى. هو وضع الجميع أمام مسؤولياتهم، وبعدها لا يمكن لوم الحزب على تولى زمام الأمور.

فكانت رسالته واضحة إلى كل الذين تسول أنفسهم في الداخل التآمر على الوضع الاقتصادي بأن المعركة باتت في مكان آخر.

فقد استنفدت ولا تصل إلى نتيجة.

سنتحضر قيادات «المعارضة» التي قصر بعيدا وستشارك «على مضض»، غير مقتنعة بجدوى الحوار وبتنتجته العملية من جهة، ومشككة في دوافعه وأهدافه، وحيث تذهب شكوك المعارضين في اتجاهين:

الأول: في اتجاه الرئيس ميشال عون الذي يريد إشراك المعارضة في تحمل مسؤولية الأزمة، والحصول على «صورة» الانتعاف حول رئاسة الجمهورية والاحتكام إلى مرجعيتها.

الثاني: في اتجاه حزب الله الذي يحرك من وراء الستارة مشروع الحوار، وهو أكثر الحمسين له لوضع الخصوم وأكبر الحلفاء أمام مسؤولياتهم ودفعهم إلى مناقشة الخيارات التي طرحها واتخاذ قرارات حاسمة، إما بالقبول بها أو تقديم مخارج جديدة وواقعية لكيفية الخروج من الأزمة، بما في ذلك مسار «التوجه شرقا»، وقرار التصدي للحملة الأميركية و«قانون قيصر»، ورفض معادلة «الجوع والسلاح».

وفي وقت كانت الأنظار مشدودة على «الحوار الآخر» الدائر بين الحكومة وصندوق النقد الدولي، طرح العديد من التساؤلات، أولها ما يتعلق بمستوى الحضور والمشاركة ودراسة «الجدوى السياسية»، وآخرها ما يتعلق بالخلفيات والأهداف الفعلية لجولة الحوار الجديدة.

المشاركة هذه المرة ستكون أفضل من المرة السابقة (الحوار الاقتصادي الشهر الماضي) بفضل جهود مركزة يتولاها الرئيس نبيه بري الذي يقوم بدور «كاسحة الألغام» وفتح الطريق أمام حوار بعيدا. وكان بري نجح في إقناع الرئيس سعد الحريري وانتزع منه وعدا «من حيث المبدأ» بالذهاب إلى قصر بعيدا.

وقد أبدى بري إصرارا وإلحاحا في موضوع الحريري لسببين أساسيين: الأول أنه من دون الحريري تبقى «المتناقبة السنية» ناقصة ومبتورة والسبب الثاني أن ذهاب الحريري إلى قصر بعيدا للمرة الأولى منذ استقالته، من شأنه أن يكسر حال الجفاء والتوتر مع الرئيس عون ويفتح كوة في الجدار المرتفع بينهما حديثا، والأهم أنه يفتح لاحقا طريق العودة للحريري إلى رئاسة الحكومة، وهذا الهدف يعمل له بري الذي لم يفتن يوما بحكومة دياب ولم يرد لها من الأساس.

وقد أبدى بري إصرارا وإلحاحا في موضوع الحريري لسببين أساسيين: الأول أنه من دون الحريري تبقى «المتناقبة السنية» ناقصة ومبتورة والسبب الثاني أن ذهاب الحريري إلى قصر بعيدا للمرة الأولى منذ استقالته، من شأنه أن يكسر حال الجفاء والتوتر مع الرئيس عون ويفتح كوة في الجدار المرتفع بينهما حديثا، والأهم أنه يفتح لاحقا طريق العودة للحريري إلى رئاسة الحكومة، وهذا الهدف يعمل له بري الذي لم يفتن يوما بحكومة دياب ولم يرد لها من الأساس.

وقد أبدى بري إصرارا وإلحاحا في موضوع الحريري لسببين أساسيين: الأول أنه من دون الحريري تبقى «المتناقبة السنية» ناقصة ومبتورة والسبب الثاني أن ذهاب الحريري إلى قصر بعيدا للمرة الأولى منذ استقالته، من شأنه أن يكسر حال الجفاء والتوتر مع الرئيس عون ويفتح كوة في الجدار المرتفع بينهما حديثا، والأهم أنه يفتح لاحقا طريق العودة للحريري إلى رئاسة الحكومة، وهذا الهدف يعمل له بري الذي لم يفتن يوما بحكومة دياب ولم يرد لها من الأساس.

وقد أبدى بري إصرارا وإلحاحا في موضوع الحريري لسببين أساسيين: الأول أنه من دون الحريري تبقى «المتناقبة السنية» ناقصة ومبتورة والسبب الثاني أن ذهاب الحريري إلى قصر بعيدا للمرة الأولى منذ استقالته، من شأنه أن يكسر حال الجفاء والتوتر مع الرئيس عون ويفتح كوة في الجدار المرتفع بينهما حديثا، والأهم أنه يفتح لاحقا طريق العودة للحريري إلى رئاسة الحكومة، وهذا الهدف يعمل له بري الذي لم يفتن يوما بحكومة دياب ولم يرد لها من الأساس.

وقد أبدى بري إصرارا وإلحاحا في موضوع الحريري لسببين أساسيين: الأول أنه من دون الحريري تبقى «المتناقبة السنية» ناقصة ومبتورة والسبب الثاني أن ذهاب الحريري إلى قصر بعيدا للمرة الأولى منذ استقالته، من شأنه أن يكسر حال الجفاء والتوتر مع الرئيس عون ويفتح كوة في الجدار المرتفع بينهما حديثا، والأهم أنه يفتح لاحقا طريق العودة للحريري إلى رئاسة الحكومة، وهذا الهدف يعمل له بري الذي لم يفتن يوما بحكومة دياب ولم يرد لها من الأساس.

وقد أبدى بري إصرارا وإلحاحا في موضوع الحريري لسببين أساسيين: الأول أنه من دون الحريري تبقى «المتناقبة السنية» ناقصة ومبتورة والسبب الثاني أن ذهاب الحريري إلى قصر بعيدا للمرة الأولى منذ استقالته، من شأنه أن يكسر حال الجفاء والتوتر مع الرئيس عون ويفتح كوة في الجدار المرتفع بينهما حديثا، والأهم أنه يفتح لاحقا طريق العودة للحريري إلى رئاسة الحكومة، وهذا الهدف يعمل له بري الذي لم يفتن يوما بحكومة دياب ولم يرد لها من الأساس.

وقد أبدى بري إصرارا وإلحاحا في موضوع الحريري لسببين أساسيين: الأول أنه من دون الحريري تبقى «المتناقبة السنية» ناقصة ومبتورة والسبب الثاني أن ذهاب الحريري إلى قصر بعيدا للمرة الأولى منذ استقالته، من شأنه أن يكسر حال الجفاء والتوتر مع الرئيس عون ويفتح كوة في الجدار المرتفع بينهما حديثا، والأهم أنه يفتح لاحقا طريق العودة للحريري إلى رئاسة الحكومة، وهذا الهدف يعمل له بري الذي لم يفتن يوما بحكومة دياب ولم يرد لها من الأساس.

وقد أبدى بري إصرارا وإلحاحا في موضوع الحريري لسببين أساسيين: الأول أنه من دون الحريري تبقى «المتناقبة السنية» ناقصة ومبتورة والسبب الثاني أن ذهاب الحريري إلى قصر بعيدا للمرة الأولى منذ استقالته، من شأنه أن يكسر حال الجفاء والتوتر مع الرئيس عون ويفتح كوة في الجدار المرتفع بينهما حديثا، والأهم أنه يفتح لاحقا طريق العودة للحريري إلى رئاسة الحكومة، وهذا الهدف يعمل له بري الذي لم يفتن يوما بحكومة دياب ولم يرد لها من الأساس.

وقد أبدى بري إصرارا وإلحاحا في موضوع الحريري لسببين أساسيين: الأول أنه من دون الحريري تبقى «المتناقبة السنية» ناقصة ومبتورة والسبب الثاني أن ذهاب الحريري إلى قصر بعيدا للمرة الأولى منذ استقالته، من شأنه أن يكسر حال الجفاء والتوتر مع الرئيس عون ويفتح كوة في الجدار المرتفع بينهما حديثا، والأهم أنه يفتح لاحقا طريق العودة للحريري إلى رئاسة الحكومة، وهذا الهدف يعمل له بري الذي لم يفتن يوما بحكومة دياب ولم يرد لها من الأساس.

وقد أبدى بري إصرارا وإلحاحا في موضوع الحريري لسببين أساسيين: الأول أنه من دون الحريري تبقى «المتناقبة السنية» ناقصة ومبتورة والسبب الثاني أن ذهاب الحريري إلى قصر بعيدا للمرة الأولى منذ استقالته، من شأنه أن يكسر حال الجفاء والتوتر مع الرئيس عون ويفتح كوة في الجدار المرتفع بينهما حديثا، والأهم أنه يفتح لاحقا طريق العودة للحريري إلى رئاسة الحكومة، وهذا الهدف يعمل له بري الذي لم يفتن يوما بحكومة دياب ولم يرد لها من الأساس.